اخبار

كريستون مينون
KRESTON MENON

أبريل - يونيو ٢٠٢٤ العدد ٦٥

البيرو

قوة إقليمية صاعدة في منطقة أمريكا اللاتينية

مقال الضيف

سعادة ماركو أنطونيو سانتيفانييس بيمنتل

القنصل العام للبيرو في دبي والسياحة، دبي

رافيشانكر ي في

مدير أقدم - الضرائب

كريستون مينون محاسبون قانونيون

الحد الأدنى العالمي للضريبة وضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة: استعراض الركيزة الثانية

بوشباكاران بارامباث

شريك أقدم

كريستون مينون لخدمات الشركات

الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإمارات - مشروع ٣٠٠ مليار

جوائز الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٤ من اتصالات &e

الاحتفال بالتميز في الأعمال

كلمة رئيس التحرير

راجو مينون

تحتل دبي والإمارات العربية المتحدة باستمرار مرتبة متقدمة في المؤشرات العالمية المتعلقة بتطوير البنية التحتية، الابتكار، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، الصحة، الأمن والاستقرار. ومن المعروف أن الوصول إلى أعلى المرتبات في مؤشرات التنافسية العالمية هو نتيجة استراتيجيات التنمية الشاملة للدولة والنهج الإصلاحي الذي تتبعه المؤسسات الحكومية علاوة على البيئة المواتية للمستثمرين العالميين.

تم الإعلان مؤخراً عن استراتيجية جودة الحياة في دبي حتى ٢٠٣٣، والتي تم إطلاقها بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبقيادة سمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم، ولي العهد، رئيس المجلس التنفيذي، التي تهدف إلى تحويل دبي إلى أفضل مدينة للعيش في العالم. وتتضمن الاستراتيجية أكثر من ٢٠٠ مشروع ومبادرة.

تركز على تعزيز رفاهية جميع شرائح المجتمع وبالأخص ٧ فئات رئيسية فيه تشمل النساء، كبار السن، المواطنين، أصحاب الهمم، الأطفال، الشباب والقوى العاملة.

وأكد سمو الشيخ حمدان بن محمد آل مكتوم أن اعتماد استراتيجية جودة الحياة في دبي حتى ٢٠٣٣ يأتي في إطار جهود دبي لترسيخ مكانتها العالمية في الاقتصاد وكذلك في مجالات الابتكار والرفاهية. كما أشار سموه إلى أن حيوية المجتمع وتنوعه الثقافي هما مفتاح رحلة التنمية التي لا مثيل لها.

وفي هذا العدد من نشرة أخبار كريستون، يتحدث بوشباكاران بارامباث، الشريك الأقدم في كريستون مينون لخدمات الشركات، عن التقدم الذي أحرزه مشروع ٣٠٠ مليار في تشجيع التنمية المستدامة التي ستؤدي إلى الثورة الصناعية الرابعة التي تتضمن تغييرا شاملاً في قواعد اللعبة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وقدراتها التنافسية.

أما في مقال الضيف، يكتب سعادة ماركو أنطونيو سانتيفانييس بيمنتل، القنصل العام للبيرو في دبي، عن الأهمية المتزايدة للبيرو في أمريكا اللاتينية، كما يتناول ازدهار التجارة الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية البيرو. إذ توفر البيرو فرصاً لا حدود لها للشركات التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، للاستثمار والنمو في سوق مستقرة، مع ضمانات المعاملة المتساوية بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، فضلاً عن الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها البيرو.

وفي هذا الفصل الغني بالمعلومات من سلسلة كتاباته عن ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتحدث رافيشانكر فينجاتاتيل عن الحد الأدنى العالمي للضريبة ، المنصوص عليه في الركيزة الثانية من الإطار – النموذج العالمي لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي.
وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شيبو أبراهام، مدير الموارد البشرية في كريستون مينون، على منصبه العالمي الجديد كرئيس لفريق قيادة شبكة الموارد البشرية والأفراد في كريستون جلوبال.

تهانينا

شيبو إبراهام
مدير - الموارد البشرية والإدارة

على منصبه الجديد
رئيس فريق القيادة لشبكة الموارد البشرية والأفراد في كريستون جلوبال

توفر شبكة الموارد البشرية والأفراد منصة لقادة الموارد البشرية في الشركات الأعضاء في كريستون في جميع أنحاء العالم، من أجل مواجهة تحديات الموارد البشرية العالمية ومشاركة أفضل الممارسات وتشجيع المحادثات حول المواهب، السياسات، الثقافة، تأسيس العلامات التجارية لأصحاب العمل والابتكار.

جوائز الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٤ من اتصالات &e

الاحتفال بالتميز في الأعمال

جوائز الشركات الصغيرة والمتوسطة ٢٠٢٤

فئات الجوائز

- جائزة الأعمال الإماراتية
- جائزة التكنولوجيا
- جائزة التأثير الاجتماعي
- جائزة رائدات الأعمال
- جائزة التميز العقاري
- جائزة التميز في الرعاية الصحية
- جائزة التميز في البيع بالتجزئة
- جائزة التميز في الضيافة
- جائزة التميز في الاستدامة
- جائزة التميز في التجارة الإلكترونية
- جائزة التميز في الإعلام والتسويق
- جائزة الروبوتات والأتمتة
- جائزة التميز في الذكاء الاصطناعي
- الجائزة السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة

البيرو

قوة إقليمية صاعدة في منطقة أمريكا اللاتينية

سعادة ماركو أنطونيو سانتيفانييس بيمنتل
القنصل العام للبيرو في دبي
consulgeneral@peru.ae

عند الحديث عن منطقة أمريكا اللاتينية، يتبادر إلى أذهان الكثير من الناس صور شعوب المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، والدول الناشئة المتماثلة، واللغة الإسبانية السائدة، وتقاليد كرة القدم الغنية. ولكن في الحقيقة، تتباين بلدان أمريكا اللاتينية اليوم بشكل كبير من حيث المساحة والتاريخ ونموذج التنمية والتوقعات المستقبلية، من بين العديد من سمات الاختلاف الأخرى.

في حالة بيرو، نحن نتحدث عن دولة تقع في منطقة مركزية من منطقة أمريكا اللاتينية ، مع أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر من الخط الساحلي على المحيط الهادئ، ولها ميناء بحري في أمريكا الجنوبية يحتوي على أكبر حجم من البضائع، وجميعها عناصر تضمن لها الشروط الأمثل لانفتاحها نحو بقية العالم. إن نموذج التنمية القائم على الاقتصاد المفتوح، الذي اتبعته بيرو خلال العقود الثلاثة الماضية، سمح لها بجذب استثمارات مهمة في مجالات التعدين ، الزراعة ، صيد الأسماك ، الطاقة ، الخدمات وغيرها من القطاعات، مما أدى إلى توليد معدلات نمو مستدامة، وذلك بفضل أساسيات الاقتصاد الكلي الصلبة ومزايا التنافسية العامة والمحددة. تم تطوير اقتصاد بيرو على مساحة تبلغ ١,٢٨٥,٢١٦ كيلومتر مربع من التنوع البيولوجي الكبير، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٣ مليون نسمة، وقد تميز اقتصادها في السنوات الأخيرة بامتلاكه العملة الأكثر استقرارا وأدنى معدل تضخم في المنطقة.

ومن الجوانب التي تستحق تسليط الضوء عليها في السياسة الخارجية للبيرو، دعوتها للسلام والتكامل، والتي تم التعبير عنها في إنشاء مجموعة دول الأنديز (CAN) في عام ١٩٦٩، والتي شكلتها كل من كولومبيا، بوليفيا، الإكوادور والبيرو، ويقع مقرها الرئيسي في ليما. وبعد ذلك، قبل ١٣ عاما، أسست بيرو تحالف المحيط الهادئ، إلى جانب شيلي وكولومبيا والمكسيك، التي تنتمي إلى مجموعة أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية بعد البرازيل والأرجنتين، بهدف تسهيل عبور البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال. وبالمثل، ظلت بيرو ملتزمة منذ عقود بتوسعها في حوض المحيط الهادئ، وهو ما عبرت عنه بدخولها في عام ١٩٩٨ منتدى هام متعدد الأطراف "منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)"، تشارك فيه قوى عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين ، علاوة على دول أخرى ، واستضافت العاصمة ليما قمتي قادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦، وسوف تستضيفها مرة أخرى للمرة الثالثة هذا العام في شهر نوفمبر القادم.

وبالانتقال إلى مستوى أكثر تحديدا، أود أن أشير إلى تطور علاقات الصداقة والتعاون الإيجابية التي تجمع بين بيرو ودولة الإمارات العربية المتحدة، منذ توليت مهامي كقنصل عام لبيرو في دبي في عام ٢٠١٩. ففي ذلك العام وقعنا اتفاقيات الإعفاء المتبادل من التأشيرة لجميع أنواع جوازات السفر، والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٢٠. كما عقدنا اجتماعات لآليات التشاور السياسي الثنائي بين وزارتي خارجيتنا، وكانت مفيدة للغاية لتعزيز جدول الأعمال ذي الاهتمام المشترك لكلا البلدين. وقد تجلت الأولوية التي توليها بيرو لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المشاركة البيروفية المستمرة في إكسبو ٢٠٢٠ دبي، بجناح فاز بالكأس الذهبية لأفضل تصميم داخلي بين الأجنحة متوسطة الحجم، والتي منحها المكتب الدولي للمعارض، ومقره باريس. كما شهدنا بعد معرض إكسبو دبي افتتاح أكثر من عشرة مطاعم تقدم المأكولات البيروفية في دبي،

وهو ما يتوافق أيضا مع ازدهار تجربة فن الطهي لدينا في العديد من البلدان الأخرى.

على مدى السنوات القليلة الماضية، قمنا بعدة زيارات من بيرو، شملت السلطات العليا وأعضاء البرلمان ورجال الأعمال والأكاديميين وشخصيات أخرى، الذين شاركوا في أحداث واجتماعات دولية رفيعة المستوى، وتم تكريم بعضهم بتقدير في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي شهر فبراير من هذا العام، زار وزير التجارة الخارجية والسياحة بجمهورية البيرو دولة الإمارات العربية المتحدة وعقد اجتماعا مهما مع وزير الدولة للتجارة الخارجية، الدكتور ثاني الزيودي، وفي نهاية اللقاء تم الإعلان عن بدء المفاوضات الثنائية حول "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة " بين الإمارات وبيرو، وهي خطوة مهمة من شأنها أن تساهم في إثراء الإطار القانوني لعلاقاتنا، فضلا عن تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات الجديدة والسياحة، والتي تم تعزيزها بالفعل العام الماضي من خلال التوقيع على "اتفاقية خدمات النقل الجوي" الثنائية.

من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الخارجية البيروفية مؤخراً عن افتتاح سفارتنا في أبو ظبي، الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد إلى توسيع علاقاتنا الثنائية ورفعها إلى مستوى أعلى. في العالم الديناميكي وسريع الوتيرة الذي نعيش فيه، توفر بيرو بالتأكيد فرصا كبيرة للشركات التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، للاستثمار والنمو في سوق مستقر، مع ضمانات المعاملة المتساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، فضلاً عن التمتع بإمكانيات كبيرة. ومن المؤكد أن صادرات بيرو إلى الإمارات، والتي تبلغ قيمتها نحو مليار دولار أمريكي، وتتكون من الذهب والفواكه والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات، ستزداد نظراً لموقع دبي كمركز جوي وبحري.

ومن أجل توضيح الفرص التي يمكن الاستفادة منها في اقتصاد بيرو، أود أن أذكر فقط بعض المشاريع التي يجري تنفيذها في بلدي، مثل الانتهاء من مبنى جديد للمطار ومدرج جديد في "مطار خورخي تشافيز الدولي" في العاصمة، والذي تديره شركة Lima Airport Partners (شركة Fraport AG من فرانكفورت، ألمانيا)؛ وكذلك الخط الثاني لمترو أنفاق ليما الذي سيعبر العاصمة من الشرق إلى الغرب ويصل أخيرا إلى المطار الدولي المذكور؛ ومطار كوزكو الدولي الجديد، الواقع في تشينشيرو؛ وميناء تشانكاي البحري الضخم الجديد متعدد الأغراض، الواقع شمال ليما؛ وتحديث وتوسيع الرصيف الجنوبي لميناء كالاو، الذي تديره موانئ دبي العالمية، والذي يمكنه الآن استقبال سفن يبلغ طولها ٤٠٠ متر وما يصل إلى ٢١٠٠٠ حاوية مكافئة؛ وقطارات نقل الركاب إلى شمال وجنوب ليما؛ Autopista del Sol، الذي سيختصر الرحلة بين مدينتي تروخيو وسولانا على الساحل الشمالي بمقدار ساعتين؛ ومصفاة تالارا الجديدة لتكرير النفط، والتي ستنتج أنواع وقود ذات جودة بيئية عالية؛ والطريق المركزي السريع الجديد والطرق الدائرية الجديدة في مدينة ليما؛ والبنية التحتية الجديدة لدورة الألعاب الأمريكية لعام ٢٠٢٧؛ وأنظمة الري Majes Siguas II وChavimochic III، التي ستتيح توسيع المسطحات الزراعية بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ هكتار.. وكل ذلك يساهم في القدرة التنافسية والكفاءة للاقتصاد البيروفي.

وأود أن أختتم هذه الرسالة بتقديم الشكر إلى "كريستون مينون" على إتاحة الفرصة لمخاطبة عملائها عبر هذه الوسيلة، وتهنئتهم على السمعة التي يتمتعون بها بفضل جودة خدماتهم، وكذلك دعوة رجال الأعمال المهتمين باستكشاف فرص الأعمال الجديدة في بيرو إلى الاتصال بالقنصلية العامة في دبي التي ستكون أبوابها مفتوحة دائما لتقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

أجرى سودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس الاتصالات المؤسسية في كريستون مينون ومدير مجلس إدارة كريستون جلوبال، وبوشباكاران بارامباث، الشريك الأقدم في كريستون مينون، محادثات مع سعادة ماركو أنطونيو سانتيفانييس، القنصل العام للبيرو في دبي، وذلك في قنصلية بيرو في دبي، حول كيفية تحقيق أهداف الأعمال البيروفية في دبي، الإمارات العربية المتحدة، وكيف يمكن لكريستون مينون نقل خبراتها التجارية المحلية إلى الشركات البيروفية.

الحد الأدنى العالمي للضريبة (GMT) وضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة: استعراض الركيزة الثانية

الحد الأدنى العالمي للضريبة (GMT) أو النموذج العالمي لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي (الركيزة الثانية)

رافيشانكر في
مدير أقدم - الضرائب
كريستون مينون محاسبون قانونيون
ravishanker@krestonmenon.com

خلفية

أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح (BEPS) على أنها "استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل الثغرات وعدم التطابق في القواعد الضريبية لتجنب دفع الضرائب". وقد تم مناقشة هذه الظاهرة بالتفصيل في منشور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان "معالجة تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح" في فبراير ٢٠١٣، حيث تم تحديد الفرص والممارسات الحالية ومجالات العمل الواسعة لمعالجة المخاوف المرتبطة بها. وفي ١٩ يوليو ٢٠١٣ ، نشرت خطة عمل بعنوان "خطة عمل بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح" والتي وضعت خمسة عشر خطة عمل ووصفت المنهجية لها.

لقد تم تحديد التحديات الضريبية الناشئة عن التحول الرقمي كبند عمل رئيسي ـ المادة ١. وتساءلت منتديات مختلفة عن علاقة مبادئ الضرائب العالمية، التي تم وضعها لبيئة واقعية، في هذا المشهد التكنولوجي المتغير. فقد أدى ظهور التكنولوجيا والرقمنة إلى ظهور ثلاث ظواهر في عالم الأعمال – "القياس دون وجود حجم، والاعتماد على الأصول غير الملموسة، ومركزية البيانات". وباتت قضية الساعة هي معرفة الإصلاحات لمعالجة المخاوف ومواجهة التحديات التي تفرضها نماذج الأعمال المتغيرة.

من خلال سلسلة من التقارير والمنشورات والمشاورات العامة، التي بدأت في وقت مبكر من أكتوبر ٢٠١٥، تطورت المادة ١ إلى ما نعرفه الآن باسم "نهج الركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد". تركز الركيزة الأولى على الترابط وتخصيص الأرباح، في حين تركز الركيزة الثانية على الحد الأدنى العالمي للضريبة.

وفي فبراير ٢٠١٦، تمت الموافقة على الهيكل المقترح للإطار الشامل بشأن تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح (الإطار الشامل) من قبل وزراء مالية مجموعة العشرين. واليوم، تعمل أكثر من ١٤٠ دولة وسلطة قضائية معا ضمن إطار شامل لمعالجة تآكل الوعاء الضريبي، وتعزيز الشفافية، وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية.

نظرة عامة

يسعى الحد الأدنى العالمي للضريبة (GMT)، المنصوص عليه في الركيزة الثانية من إطار العمل، إلى فرض ضرائب على الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي تزيد إيراداتها السنوية الموحدة عن ٧٥٠ مليون يورو ولها وجود في أكثر من ولاية قضائية واحدة، بحد أدنى من الضريبة قدره خمسة عشر (١٥٪) من أرباحها العالمية. وبناء على الموافقة الواردة من الإطار الشامل، تم نشر قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي في ديسمبر ٢٠٢١. وتطلب القواعد من الشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بحساب الدخل والضرائب وفقا للولاية القضائية. ويتم فرض ضريبة تكميلية إذا كان معدل الضريبة الفعلي لولاية قضائية أقل من المعدل الأدنى العالمي للضريبة، أي ١٥٪ ، ليصل إجمالي مبلغ الضريبة في تلك الولاية القضائية منخفضة الضرائب إلى معدل ١٥٪. يتم حساب الضريبة التكميلية على الدخل بعد تطبيق استبعاد الدخل القائم على المادة، وهو اقتطاع يعتمد على الرواتب والأصول الملموسة.

تحصيل الضريبة التكميلية

يتم تحصيل الضريبة التكميلية إما عن طريق الولاية القضائية ذات الضرائب المنخفضة نفسها عن طريق فرض ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية (QDMTT)، أو عن طريق ولاية قضائية أخرى من خلال قاعدتين متشابكتين لرسوم الضريبة الإضافية ، (١) قاعدة تضمين الدخل (IIR) و(٢) قاعدة الأرباح الخاضعة للضريبة بأقل مما يجب (UTPR).

• يمكن للولاية القضائية ذات الضرائب المنخفضة أن تحتفظ بحقها في فرض الضريبة عن طريق فرض ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية الذي يسمح لهذه الولاية القضائية بفرض ضريبة إضافية على الكيانات التأسيسية من أجل رفع معدل الضريبة الفعلي للولاية القضائية إلى الحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة، أي ١٥٪.

• يتبع نظام قاعدة تضمين الدخل نهجا "من أعلى إلى أسفل" حيث يتم تطبيق القاعدة من قبل الكيان (الكيانات) الأم النهائية أو الوسيطة، حيث تفرض الضريبة التكميلية على دخل قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي للكيانات التأسيسية منخفضة الضريبة التي يكون المعدل الفعلي للضريبة أقل من معدل الحد الأدنى العالمي للضريبة، أي ١٥٪. وكما يوحي الاسم، يتم تضمين هذا الدخل في دخل الكيان الأم المحدد الذي يفرض الضريبة التكميلية بموجب هذه القاعدة.

• تكون قاعدة الأرباح الخاضعة للضريبة بأقل مما يجب UTPR بمثابة دعم لقاعدة تضمين الدخل، حيث يتم فرض الضريبة التكميلية المتبقية من قبل الولايات القضائية للكيانات المكونة، موزعة بنسبة موزونة بصورة مناسبة للأصول الملموسة والموظفين. يمكن تطبيق قاعدة الأرباح الخاضعة للضريبة بأقل مما يجب إما عن طريق استبعاد بعض الاستقطاعات (والتي كانت ستكون مقبولة لولا ذلك) أو عن طريق فرض رسوم إضافية.

الإمارات العربية المتحدة والحد الأدنى العالمي للضريبة

مقدمة لقانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

في الوقت الذي تم فيه فرض وتطبيق قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع السنوات المالية التي

تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣ ، فقد قدمت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا المعلومات التالية فيما يتعلق بالركيزة الثانية:

• تأكيداً على التزام دولة الإمارات العربية المتحدة "بمعالجة التحديات التي تواجهها السلطات الضريبية على المستوى الدولي" وعضويتها في الإطار الشامل، فقد مهد إدخال ضريبة الشركات الطريق أيضا لتوفير إطار العمل المناسب لاعتماد قواعد الركيزة الثانية.

• توضيح أن قواعد الركيزة الثانية لن تنطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٤ وأنه سيتم البدء في مشورة عامة في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ للحصول على وجهات النظر ذات الصلة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتوقيت وتصميم قواعد الركيزة الثانية.

• نية تسهيل تقديم إقرار المعلومات العالمي (GIR) عن طريق السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعديل قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

في أكتوبر ٢٠٢٣، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم ٦٠ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضرائب على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات الإماراتي). وتضمن التعديل الجوانب التالية:

• مقدمة وتعريف لمصطلحي "الضريبة التكميلية" و"المؤسسات متعددة الجنسيات" في قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• تم تعديل المادة ٣ من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل سلطة فرض الضريبة التكميلية، بناءً على قرار منفصل سيصدر عن مجلس الوزراء.

• تم تعديل المادة ٦٥ من قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة لتنص على أن هذه الضريبة التكميلية التي يتم تحصيلها سيتم تقاسمها بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، بناءً على التشريعات المنفصلة ذات الصلة في هذا الصدد.

• يعمل بأحكام الضريبة التكميلية في تاريخ يحدد بقرار منفصل يصدر عن مجلس الوزراء.

مشورة عامة

في مارس ٢٠٢٤، أطلقت وزارة المالية وثيقة "مشورة عامة"، تتألف من استطلاع تشاوري وورقة مبادىء توجيهية، بغية جمع وجهات النظر من أصحاب المصلحة حول خيارات تصميم سياسات تنفيذ قواعد الركيزة الثانية. تحتوي الوثيقة على بعض العناصر المهمة التي توفر رؤى قيمة لأصحاب المصلحة من وجهة نظر السلطات، على الرغم من أن الوثيقة لا تعكس موقف السياسة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

• يتيح بيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الصادر في ٨ أكتوبر ٢٠٢١، للولايات القضائية بتوسيع نطاق تطبيق القواعد ليشمل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الأصغر حجما التي يقع مقرها الرئيسي في ولايتها القضائية. إذا قامت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتماد قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي ، فإنها لا تنوي توسيع نطاق تطبيق القواعد ليشمل مجموعات الشركات متعددة الجنسيات الأصغر حجما التي يقع مقرها الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• بينما تسمح قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي بتحديد عتبة الإيرادات بالعملة المحلية، ترى دولة الإمارات العربية المتحدة أنه من المفيد الحفاظ على عتبة الايرادات باليورو لتعزيز التنسيق بين الولايات القضائية.

• على الرغم من أن استبعاد الدخل القائم على المادة ليس إلزاميا، إلا أن وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة تقترح أن يكون استبعاد الدخل القائم على المادة متسقا مع نتائج قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي.

تم طلب تعليقات واضحة من أصحاب المصلحة بشأن الجوانب التالية:

• المدخلات والآراء بشأن آلية التحصيل المفضلة مثل قاعدة تضمين الدخل أو قاعدة الأرباح الخاضعة للضريبة بأقل مما يجب أو عن طريق فرض ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية.

• زيادة محتملة في معدل ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٩٪ إلى ١٥٪، وبالتالي زيادة المعدل الفعلي للضريبة للشركات متعددة الجنسيات.

• إذا كانت آلية التحصيل المعتمدة هي قاعدة الأرباح الخاضعة للضريبة بأقل مما يجب فإن المنهجية التي سيتم اعتمادها في آلية تحصيل الرسوم هي رفض الخصم أو فرض رسوم منفصلة.

• استبعاد المشاريع المشتركة / الشركات التابعة للمشاريع المشتركة / الكيانات التأسيسية المملوكة للأقليات من ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية المحتملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتفاعل مع حالة الملاذ الآمن.

• الأخذ بظر الاعتبار تدفق الكيانات عديمة الجنسية والمؤسسات الدائمة في تصميم ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

• دلالات توزيع المسؤولية في ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية.

• اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لغرض ضريبة الحد الأدنى المؤهل للضريبة التكميلية المحلية.

• الحوافز الضريبية المحتملة على أساس الدخل أو على أساس الإنفاق.

دولة الإمارات العربية المتحدة.. الطريق إلى الأمام

يوضح النهج الاستباقي الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ قواعد الركيزة الثانية التزامها بالمعايير الضريبية الدولية ومكافحة التهرب الضريبي. ومن خلال إشراك أصحاب المصلحة عبر المشورة العامة، تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضمان أن سياساتها الضريبية تحقق التوازن بين متطلبات الامتثال واحتياجات الشركات العاملة ضمن ولايتها القضائية.

تشمل الاعتبارات الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة اختيار آلية الرسوم المناسبة بموجب قواعد مكافحة تآكل الوعاء الضريبي واحتمال زيادة معدل ضريبة الشركات لتتماشى مع الحد الأدنى العالمي للضريبة، وتوضيح العديد من الجوانب الأخرى مثل رفض الخصومات ومعاملة المشاريع المشتركة. كما سيكون هذا القرار حاسما أيضا، نظرا لأن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها ضريبة شركات منخفضة نسبيا تبلغ ٩٪ ومعدل ضريبة ٠٪ للأشخاص المؤهلين القائمين في المنطقة الحرة، مما يؤدي على ما يبدو إلى تقليل المعدل الفعلي للضريبة للشركات متعددة الجنسيات داخل النطاق.

ومع تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نحو اعتماد إطار عمل الحد الأدنى العالمي للضريبة، يتوقع أصحاب المصلحة انتقالا سلسا يحافظ على جاذبية الدولة للشركات مع الحفاظ على معايير النزاهة الضريبية العالمية. ومن خلال التنفيذ الفعال للركيزة الثانية، يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز مكانتها كمواطن عالمي مسؤول ووجهة مفضلة للاستثمارات متعددة الجنسيات.

الموجز
كريستون الشرق الأوسط - مؤتمر أمريكا اللاتينية
٨ مايو ٢٠٢٤

خطاب الرئيس

ريتش هوارد
رئيس مجلس إدارة كريستون

الكلمة الرئيسية

ليزا روبينز
الرئيس التنفيذي - كريستون جلوبال

الخطاب الافتتاحي

سوديرو كومار
شريك أقدم - كريستون مينون، الإمارات العربية المتحدة
مدير - مجلس إدارة كريستون جلوبال
رئيس - كريستون الشرق الأوسط

فرانسيسكو براكامونتي
شريك - كريستون بي إس جي، المكسيك
مدير - مجلس إدارة كريستون جلوبال
الرئيس الإقليمي - أمريكا اللاتينية

كلمة رئيسية خاصة

سعادة ماركو سانتيفانييس
القنصل العام للبيرو في
دولة الإمارات العربية المتحدة

كلمة رئيسية خاصة

سعادة لويس ألفونسو دي ألبا
سفير المكسيك في
دولة الإمارات العربية المتحدة

عُقد أول مؤتمر على الإطلاق لكريستون الشرق الأوسط - أمريكا اللاتينية ٢٠٢٤ عبر الإنترنت في ٨ مايو ٢٠٢٤، وكان الحدث بمثابة منصة لشركات كريستون من الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للتفاعل واكتساب رؤى ونصائح قابلة للتنفيذ، علاوة على استراتيجيات لتغيير قواعد اللعبة، من أجل التعاون المتبادل. كما نجح المؤتمر في صياغة خطط منظمة حول كيفية الاستفادة من نقاط القوة لدى الشركات في المنطقتين الناشئتين لتسهيل الاستثمارات الثنائية وتقديم دعم استثنائي لخطط التوسع الخاصة بعملائها.

المتحدثون

أمريكا اللاتينية

ريكاردو جيميروف
الشريك الإداري
كريستون BA الأرجنتين

سيزار راموس
شريك ومؤسس - العلاقات الدولية
شراكة كريستون - البرازيل

إدواردو مدينا
شريك - رئيس التدقيق
كريستون ATC تشيلي

ناتاليا مورا
شريك
كريستون كولومبيا

إنريكي باستور
الشريك الإداري
كريستون FLS - المكسيك

دانييلا بورتال
مدير عام
كريستون بيرو

الشرق الأوسط

ديريك دكوستا
شريك
كريستون البحرين

محمد ممدوح
شريك
كريستون مصر

عبد اللطيف جوهر
الشريك الإداري
كريستون الكويت

شيجي فالياكاث
الشريك الإداري
كريستون SVP - قطر

نيفال باراك
الشريك الإداري
كريستون NBB السعودية
المملكة العربية السعودية

محمد اسماعيل
شريك/ مدير إدارة الجودة
سيندي وبترجي كريستون
المملكة العربية السعودية

إياد فرسخ
الشريك الإداري
كريستون عوني فرسخ
الإمارات العربية المتحدة

سوديرو كومار
شريك أقدم كريستون مينون
الإمارات العربية المتحدة

محمد الهاشمي
المؤسس والشريك الإداري
محمد طه حمود وشركاه - اليمن

مؤتمر مجموعات كريستون العالمية ٢٠٢٤ - بروكسل، بلجيكا

عقد مؤتمر مجموعات كريستون العالمية ٢٠٢٤، الحدث السنوي الذي يركز على التعاون ضمن خطوط الخدمة وبين المجموعات العالمية: التدقيق، تمويل الشركات والضرائب، في بروكسل في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ مايو ٢٠٢٤، سودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس الاتصالات المؤسسية - كريستون مينون، مدير مجلس إدارة كريستون جلوبال، رئيس مجلس إدارة كريستون الشرق الأوسط، وساجو أوغسطين، الشريك الأقدم - كريستون مينون محاسبون قانونيون، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط - شاركت مجموعة التدقيق في كريستون جلوبال بنشاط في هذا الحدث العالمي.

برنامج كريستون للقيادة المتصلة ٢٠٢٤ - لندن

عقد برنامج القيادة المتصلة ٢٠٢٤ في الفترة من ١٦ إلى ١٧ مايو ٢٠٢٤، بقيادة جوانا كيلينغ، وسلط الضوء على أيديولوجيات كريستون جلوبال، حيث كان هذا الحدث مبهرا لجميع المشاركين، شجعهم على العثور على شخصية القائد داخل أنفسهم والابتعاد عن التعريفات التقليدية للقيادة. لقد كانت حقا تجربة ترابط وتآلف لجميع المشاركين.

حضر برنامج القيادة المتصلة ٢٠٢٤ رافيشانكر فينجاثاتيل، مدير أقدم - الضرائب، وأرافيند مينون، مدير العمليات في كريستون مينون. ويهدف البرنامج إلى دعم التطوير الوظيفي لقادة الشركات الجدد من خلال التركيز على مهارات العلاقات والقيادة، وبناء الفريق، والتفكير المستدام لشركاتهم وموظفيهم ومجتمعاتهم.

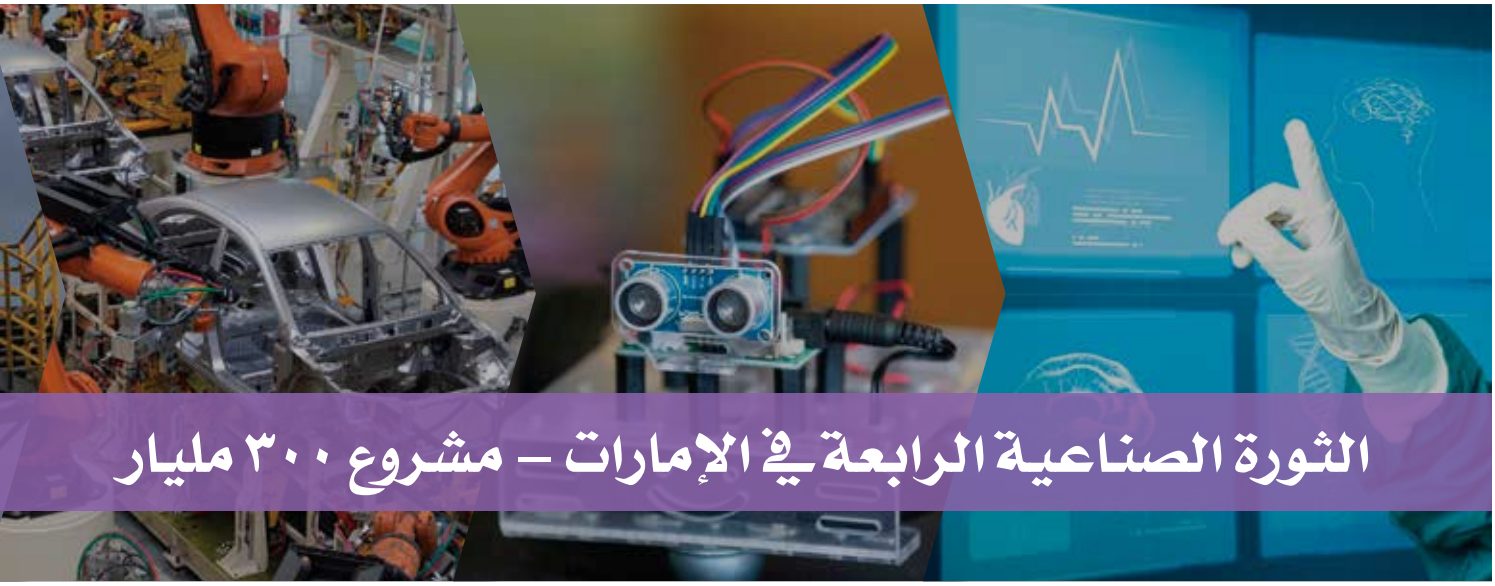

الثورة الصناعية الرابعة في الإمارات – مشروع ٣٠٠ مليار

بوشباكاران بارامباث
شريك أقدم
كريستون مينون لخدمات الشركات
pushpan@krestonmenon.com

شهد القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً وتحولاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٣ من خلال تشكيل وتضافر الشراكة القوية بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة (MoIAT) والقطاع الخاص. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع الأهداف الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ونشر حلول الطاقة النظيفة، ودفع الابتكار الصناعي، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

يهدف ويشجع مشروع ٣٠٠ مليار التنمية المستدامة، ويقود إلى الثورة الصناعية الرابعة التي تتضمن تغييرًا شاملاً في قواعد اللعبة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وقدرتها التنافسية. كما يهدف إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٣ مليار درهم حالياً إلى ٣٠٠ مليار درهم بحلول عام ٢٠٣١.

استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
تعد استراتيجية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، التي تحمل إسم "٣٠٠ مليار"، خطة شاملة لتطوير القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحسين دوره في تحفيز الاقتصاد الوطني، ويمكن اختصارها بما يلي:

- تطوير القطاع الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، على المستويين الكلي والجزئي.
- زيادة برنامج القيمة المحلية المضافة (ICV).
- ترسيخ مكانة الدولة كمركز عالمي مفضل للصناعات.
- بناء سمعة المنتجات الصناعية الإماراتية من خلال ترويج الصادرات إلى الأسواق العالمية.
- خلق فرص عمل نوعية في القطاع الصناعي.

كما تسعى الوزارة إلى زيادة كفاءة واستدامة دورات الإنتاج وسلاسل التوريد من خلال تعزيز دور منظومة البحث والتطوير (R&D)، وإنشاء نظام شامل للمواصفات والمقاييس التي توفر بنية تحتية متكاملة للجودة للقطاع الصناعي، فضلاً عن تطبيق سياسات التصنيع المستدام التي تقلل من استهلاك الموارد، وتدعم جهود العمل من أجل المناخ وكذلك تحقيق جهود حيادية الكربون.

أهداف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة التي صاغت الإستراتيجية

ترتكز الاستراتيجية على الأهداف الستة التالية:
١. خلق بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي.
٢. دعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية عالمياً.
٣. تحفيز الابتكار من خلال تسريع اعتماد التكنولوجيا المتقدمة عبر سلسلة القيمة الصناعية لترقية الأنظمة والحلول وتعزيز الإنتاجية وإنشاء مزايا تنافسية في مجالات جديدة.
٤. البناء على الأسس الصناعية الصلبة التي ساهمت في تعزيز مكانة الإمارات كدولة رائدة عالمياً في صناعات المستقبل.
٥. زرع ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.
٦. تقديم مجموعة شاملة من الخدمات الإدارية وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

المبادرات المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية

- إنشاء منظومة متكاملة للبحث والتطوير
- مواصلة الجهود لجعل دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة عالمية رائدة للتكنولوجيا والابتكار
- تحسين تطوير خارطة طريق التكنولوجيا المتقدمة التي تدفع عجلة الابتكار
- تطوير معايير ومقاييس راسخة تدعم اعتماد التكنولوجيا المتقدمة
- تحفيز تبني تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز إنتاجية الصناعات الاستراتيجية
- مراقبة مستمرة لبرنامج القيمة المحلية المضافة
- الترويج المستمر للعلامة التجارية "صنع في الإمارات" والمنتجات الوطنية
- تطوير بنية تحتية متكاملة للجودة
- التفاوض المستمر بشأن الاتفاقيات التجارية المتبادلة والعمل على ضبط نظام تصنيف المنتجات المتداولة الخاص بالتصدير والاستيراد
- تطبيق قانون الصناعة الجديد
- تقديم تعريفات جذابة للطاقة والغاز للقطاعات المؤهلة
- إطلاق إطارات عمل للشراكات مع قطاعات الأعمال الصناعية لتطوير منظومة المواصفات والمقاييس
- توفير تسهيلات تمويلية مرنة بتكاليف تنافسية للقطاعات ذات الأولوية
- التحول الرقمي لتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص والرسوم
- بناء منصة لإدارة البيانات

القطاعات الصناعية الحيوية المحددة

تم تحديد القطاعات التالية لتحفيز النمو وتحقيق الأهداف المذكورة:

- المنتجات الغذائية والمشروبات والتكنولوجيا الزراعية
- الأدوية والمنتجات الصيدلانية
- المعدات الكهربائية والإلكترونيات
- البتروكيماويات والمنتجات الكيماوية
- المطاط واللدائن
- الآلات والمعدات
- الهيدروجين
- التكنولوجيا الطبية
- تكنولوجيا الفضاء

سير العمل في مشروع عملية ٣٠٠ مليار والخطوات المعتمدة حتى الآن

حقق مشروع ٣٠٠ مليار العديد من الإنجازات منذ الإعلان عنه، ووضع موضع التنفيذ العديد من الإجراءات الصديقة للمستثمرين لتسريع نجاحه.

فقد أكد مكتب تنمية الصناعة في أبوظبي (IDB) على تحقيق إنجازات كبيرة في عام ٢٠٢٣ ضمن القطاع الصناعي، من خلال العديد من المبادرات والبرامج الداعمة لأهداف مشروع الـ ٣٠٠ مليار، إلى جانب استراتيجية أبوظبي الصناعية (ADIS). ويعكس الأداء القوي للقطاع الصناعي في عام ٢٠٢٣ النجاح المستمر لمبادرات استراتيجية أبوظبي الصناعية، حيث يمثل القطاع الآن أكثر من ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لإمارة أبوظبي و٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تشهد مدينة دبي الصناعية تواجد أكثر من ٨٠٠ عميل و ٣٠٠ مصنع عامل داخل مدينة دبي الصناعية. إذ أن التعاون مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ساعد مدينة دبي الصناعية على إطلاق حملتها التوعوية العالمية "لنبدع بصناعتنا" في عام ٢٠٢٣، حيث نفذت اتفاقية ثلاثية مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ومصرف الإمارات للتنمية لتعزيز مبادرة "اصنع في الإمارات". وبموجب الاتفاقية، يلتزم مصرف الإمارات للتنمية بتقديم تمويل بقيمة مليار درهم إلى عملاء مدينة دبي الصناعية على مدى ثلاث إلى خمس سنوات مقبلة.

كما أصدرت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ٢٦٣ رخصة جديدة للإنتاج الصناعي في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ٢٠٢١، في حين نجح البرنامج الوطني للقيمة المحلية المضافة في إعادة توجيه ٥٣ مليار درهم إلى الاقتصاد، بزيادة قدرها ٢٥٪.

إضافة إلى ذلك، تقدم الوزارة حوافز مالية من خلال سبع مؤسسات مالية محلية ودولية، وخفضت رسوم ١٤ خدمة من أجل تقليل تكاليف ممارسة الأعمال.

وأعلنت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة أن أكثر من ٣٠٠ منتجاً محلياً يمكن تصنيعها محلياً من خلال استثمار ما يزيد عن ١١٠ مليارات درهم ضمن متطلبات مشتريات الشركات الوطنية للعقد المقبل في١١ قطاعاً مستهدفاً للنمو.

وتهدف الوزارة إلى الكشف عن أكثر من ١٠٠٠ مشروع تكنولوجي بحلول عام ٢٠٣١، ورفع صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى ١٥ مليار درهم، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من التكنولوجيا المتقدمة إلى ١١٠ مليارات درهم.

وكذلك، وقعت الوزارة شراكة صناعية متكاملة مع مصر والأردن والبحرين، وفي إطار هذه الشراكة، تم في العام الماضي الكشف عن الحزمة الأولى من المشاريع الصناعية التي تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار.

دور مصرف الإمارات للتنمية

يلعب مصرف الإمارات للتنمية دوراً رئيسياً وتمكينياً بارزاً في نجاح أهداف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. فقد خصص مصرف الإمارات للتنمية محفظة بقيمة ٣٠ مليار درهم لدعم القطاع الصناعي على مدار خمس سنوات. كما يهدف البنك إلى تمويل ١٣٥٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة وخلق ٢٥٠٠٠ فرصة عمل في القطاعات التالية:

التصنيع

البتروكيماويات ، البلاستك ، الصناعات الثقيلة، الآلات، الأجهزة الكهربائية ومعدات الطاقة المتجددة

البنية التحتية

الطاقة، النقل، الاتصالات، البنية التحتية الرقمية

التكنولوجيا

البرمجيات، تكنولوجيا المعلومات، أجهزة التخزين، الأجهزة الالكترونية الطرفية، تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتكنولوجيا التعليم

الرعاية الصحية

الأدوية، التكنولوجيا الحيوية، المعدات الطبية وخدمات المستشفيات

الأمن الغذائي

الزراعة، الثروة الحيوانية، تربية الأحياء المائية وتحلية المياه.

KRESTON ME CONSULTING

خلق القيمة.
زيادة النمو.

خدماتنا

- استشارات المعاملات
- تمويل الشركات
- استشارات الاستراتيجية
- الخدمات المالية
- الاستشارات والمشورة
- استشارات تخطيط موارد المؤسسات
- إدارة أداء الأعمال
- التدقيق

Group Entity of KRESTON MENON

info@krestonmeconsulting.com
+971 4 276 2233 | krestonmeconsulting.com

كريستون مينون
KRESTON MENON
CORPORATE SERVICES

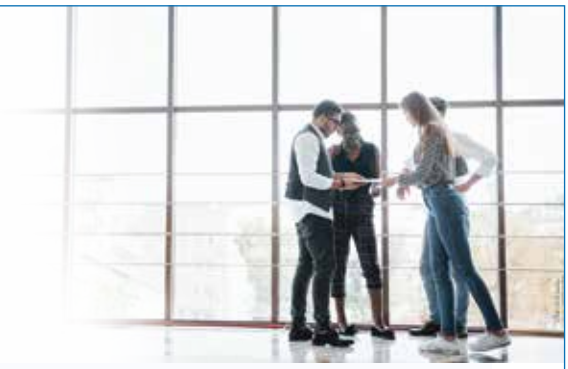

شريكك في المستقبل

كيف نساعد؟

- تحديد نشاط عملك والسلطات القضائية
- اختيار الهيكل القانوني المناسب
- تجهيز الوثائق
- الحصول على الموافقات الخارجية
- صياغة عقد التأسيس والتوثيق
- الحصول على عقد الإيجار وفتح حساب بنكي
- عملية الموافقة والحصول على الرخصة التجارية

تأسيس الأعمال

البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة
المناطق الحرة
خارج البلاد (الأوفشور)
السلطات القضائية الأجنبية

ما بعد التأسيس

خدمات التوكيل
إعادة الهيكلة
إعادة التوطين
تسجيل العلامات التجارية

dubai@krestonmenon.com
+971 4 276 2233
krestonmenonsetup.com

ملحوظة هامة المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحرريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.